شـــرح قصيـدة

غـرامـي صحيـح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن الإمام الحافظ أحمد بن فرح الإشبيلي (ت ٦٩٩هـ)[١] نظم قصيدة غزلية من عشرين بيتًا ضمنها أنواع الحديث، وقد اشتهرت هذه القصيدة، وسمعها منه جماعة من الحفاظ، منهم: الدمياطي، واليونيني، والذهبي، وحفظها الطلاب، وشرحها جماعة، منهم: الصفدي، وابن جماعة.

وهذا شرح محقق، سهل العبارة لطيف الإشارة، غزير العلم، للحافظ ابن عبدالهادي، شرح فيه ما حوته من أنواع الحديث، لم يتعرض فيه الحافظ ابن عبدالهادي لألفاظ القصيدة، وإنما شرح ما تضمنته من أنواع الحديث.

وصف النسخ الخطية:

لهذه الرسالة كثير من النسخ الخطية[٢] ، وقد حققتها على نسختين خطيتين:

---

(١) ترجمته في: «المعجم المختص بالمحدثين» (ص٣٢) و«تذكرة الحفاظ» (٤/١٤٨٦) و«تاريخ الإسلام» (٥٢/٣٨٣) ثلاثتها للذهبي، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٧/٢٨٦) وغيرها.

(٢) في دار الكتب المصرية خمس نسخ لها، كما في «فهرست» مخطوطات دار الكتب المصرية (١/٢٤٩)، وفي المكتبة الأزهرية نسختان ـ وعليهما حققت الرسالة ـ وذكر عمر الحفيان في مقدمة تحقيقه لها (ص١٤ ـ ١٩) تسع نسخ أخرى اعتمد عليها في عمله منها نسخة ابن عروة الحنبلي، ونسخة أخرى كتبت سنة ٨١٩هـ، وهما أقدم نسختين لها.

النسخة الأولى: نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم ٤٩٢ مجاميع، في ثلاث ورقات، من الورقة الأولى إلى الورقة الثالثة، كتبت بخط مغربي مشكول، لم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي نسخة جيدة جدًّا، وقد اتخذتها أصلا في تحقيق هذه الرسالة.

النسخة الثانية: نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم ٨٣٥ مصطلح، في خمس ورقات، كتبت سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، بخط محمد شمس الدين بن كمال الدين بالجامع الأزهر بمصر المحروسة، مسطرتها ٢١ سطرًا، وهي نسخة جيدة، ذكر ناسخها قصيدة ابن فرح بتمامها أولاً، ثم ذكر شرح ابن عبدالهادي لها، وقد اتخذتها نسخة مساعدة في التحقيق، ورمزت لها بحرف «أ»، وقد بدأت بذكر قصيدة ابن فرح تامة على طريقة ناسخ هذه النسخة.

هذا بالإضافة إلى النسخة المطبوعة بتحقيق عمر بن سليمان الحفيان، وهي نسخة جيدة، وقد قابلت الرسالة عليها، ورمزت لها بالرمز «م».

توثيق نسبة هذه الرسالة لابن عبدالهادي:

لا شك في صحة نسبة هذه الرسالة لابن عبدالهادي، ونسخها الخطية الكثيرة شاهدة على ذلك، من هذه النسخ نسخة ضمن «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على ترتيب البخاري» لابن عروة الحنبلي، في المجلد الرابع والثلاثين، كتبت سنة سبع وعشرين وثمانمائة، وابن عروة معروف بعنايته بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه الأعلام، وفي هذا توثيق لنسبة الرسالة إلى ابن عبدالهادي.

والحمد لله رب العالمين.

أول النسخة الأولى وآخرها

أول النسخة الثانية وآخرها

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

غَرَامي صحيحٌ والرَّجَا فيكَ مُعْضَلُ ... وَحُزْنِي ودمْعِي مُرْسَلٌ ومُسلسَلُ
وصَبْرِيَ عنكُم يَشهَدُ العَقْلُ أنَّه ... ضعيفٌ ومتروكٌ وَذُلِّي أَجمَلُ
ولا حَسَنٌ إلاَّ استِماعُ حَدِيثِكُمْ ... مشافهةً يُملَي عَلَيَّ فَأَنقُلُ
وأَمرِيَ موقوفٌ عليكَ وليسَ لي ... على أحدٍ إلاَّ عليْكَ مُعَوَّلُ
ولو كان مرفُوعًا إليك لكنتَ لي ... على رغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وتَعْدِلُ
وعَذْلُ عَذُولِي منكَرٌ لاَ أسيغُهُ ... وزُورٌ وتدليسٌ يُرَدُّ ويُهمَلُ
أُقضي زَمَانِي فيكَ متصلَ الأَسَى ... ومنقَطِعًا عَمَّا بِه أَتَوَصَّلُ
وَهَا أَنَا في أَكفَانِ هجْرِكَ مُدْرَجٌ ... تُكلِّفُنِي ما لا أطِيقُ فَأَحْمَلُ
وأَجريْتُ دَمْعِي بالدماءِ مُدَبَّجًا ... وما هِي إلا مُهْجَتِي تَتَحلَّلُ
فَمُتَّفِقٌ جِفني وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي ... ومفْتَرِقٌ صبْرِي وقلْبِي المُبَلْبَلُ
وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي ولَوْعَتِي ... وَمُخْتلِفٌ حظِي وَمَا مِنكَ آمَلُ
خُذِ الوَجْدَ عنِّي مسنَدًا ومعَنعَنًا ... فغيرِي بموضُوعِ الهَوَى يتحيلُ
وذي نبذ من مبهم الحب فَاعتَبِرْ ... وغامضُه إن رمتَ شرحًا أُطوِّلُ
عزيزٌ بكم صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعزكمُ ... ومشهور أوصافِ المُحبِ التَذَلُّلُ
غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عنكَ وَمَالَهُ ... وحَقِّكَ[1] عن دَارِ الهَوَى مُتَحَوَّلُ

---

(١) هذا قسم بغير اللَّه، وقد قال النبي ﷺ: «من كان حالفًا فليحلف باللَّه أو ليصمت» =

فَرِفْقًا بمقطوعِ الوَسَائِلِ مَالَه ... إليكَ سَبِيلٌ لاَ ولاَ عَنْكَ مَعْدَلُ
فلا زِلتَ في عزٍ مَنِيعٍ ورفعَةٍ ... وما زِلتَ تعلُو بالتَجنِّي فَأَنزِلُ
أُوَرِّي بسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبٍ ... وأنتَ الَّذِي نَعْنِي وأنتَ المُؤَمَّلُ
فَخُذْ أَوَّلاً مِن اسْمِهِ ثُمَّ أَوْلاً ... من النصفِ فيه فهْوَ فِيهِ مُكَمَّلُ
أَبَرُّ إِذا أقسَمْتُ إِني بِحُبِّهِ ... أُهِيمُ وَقَلْبِي بالصَّبَابَةِ يُشْغَلُ

تمت بحمد اللَّه وعونه وحسن توفيقه على التمام والكمال.

= رواه البخاري (٥/٣٣٩ رقم ٢٦٧٩) ومسلم (٣/١٢٦٦ ـ ١٢٦٧ رقم ١٦٤٦) عن عبداللَّه بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وقال ﷺ: «من حلف بغير اللَّه فقد أشرك» رواه الإمام أحمد (٢/١٢٥) وأبو داود (٣/٢٢٣ رقم ٣٢٥١) والترمذي (٤/٩٣ ـ ٩٤ رقم ١٥٣٥) عن عبداللَّه بن عمر أيضًا، وقال الترمذي: حديث حسن. وصححه ابن حبان (١٠/١٩٩ ـ ٢٠٠ رقم ٤٣٥٨) والحاكم (١/١٨، ٥٢).

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

هذه القصيدة[١] من نظم الشيخ الإمام الحافظ شهاب الدين أحمدَ بنِ فرحٍ الإشبيلي ـ رحمه اللَّه ـ وشرَحَها الفقيهُ الحافظُ شمسُ الدين أبو عُبيداللَّه محمدُ بنُ عبدالهادي المَقدسي ـ عفا اللَّه عنه، ورحمة اللَّه عليه.

غَرَامي صحيحٌ والرَّجَا فيكَ مُعْضَلُ وَحُزْنِي ودمْـعِي مُرسَلٌ ومُسَلسَلُ

[الحديث][٢] **الصحيح المتفق على صحته**: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولايكون شاذاً ولا معلَّلاً.

وبعضه أصحُ من بعض، فرواية مالك عن نافع، عن ابن عُمَر أصح من رواية غيره.

والمعضـل ـ بفتح الضاد ـ عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، مثاله قول مالك رضي الله عنه: قال رسول اللَّه ﷺ. بإسقاط نافع وابن عمر.

والمرسل: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور، والصحيح فيه التفصيل[٣].

والمسلسَـل من الحديث مثل قولهم: سمعت فلانًا قال: سمعت فلانًا إلى آخر الإسـناد، وأخبرنا واللَّهِ فـلان قال: أخبرنا[٤] واللَّهِ فلان إلى آخره.

---

(١) حاشية: وهي من بحر الطويل، وأجزاؤه: «فعولن مفاعيلن» أربع مرات.

(٢) من «أ» و«م».

(٣) تقدم التفصيل في جزء «المراسيل».

(٤) في «الأصل»: (أخبرني) والمثبت من «أ» و«م».

وصَبْرِيَ عنكُمْ يَشهَدُ العَقْلُ أَنَّه ضعيفٌ ومتروكٌ وذُلِّيَ أَجمَلُ

الحديث الضعيف: هو ما ليس بصحيح وَلاَ حَسنٍ.

وهو جنس تحته أنواع كثيرة، كالشاذ والمعلَّلِ والمضطَربِ وغيرهَا.

والحديث المتروك: هو ما انفرد به رجل مجمع على ضعفه. وقد [يترك][1] الحديثَ والرجلَ بعضُ الأئمةِ ويحتج به بعضهم. اللَّه سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وأحكَمُ.

ولا حَسَنٌ إلاَّ استِماعُ حَدِيثِكُمْ مشافهةً يُملَى عَلَيَّ فَأَنقُلُ

الحديث الحسن، قيل هو: ما عرف مخرَجُه واشتهر رجاله. وقيل: هو الحديث الذي فيه ضعف [قريب][2] محتَمَل.

وقد اختلفوا في حده اختلافًا كثيراً، ولم يضبطوه بضابط شاف.

وقيل: هو ما كان [راويه][3] من أهل الصدق لكن لم يبلغ درجةَ الصحيح؛ لكونه غيرَ حافظ أو متْقِنٍ.

وقد يكون رجال إسناد الحديث متفقًا على توثيقهم وحفظهم وإتقانهم ولا يكون الحديث صحيحًا، بل يكون حسنًا أو ضعيفًا لعلة مؤثرة فيه أو شذوذ أو اضطراب أو غير ذلك.

والمشافهة: هي السماع من لفظ الشيخ، وهي أرفعُ من القراءة عليه.

---

(١) في «الأصل»: (ترك) والمثبت من «أ» و«م».

(٢) من «أ» و«م».

(٣) في «الأصل»: (رواته) والمثبت من «أ» و«م».

وأَمـرِيَ موقـوفٌ عليكَ وليسَ لي ... على أحـدٍ إلاَّ عليْـكَ مُعَـوَّلُ

الموقوف: ما يُروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوهَا، فيوقَف عليهم، ولا يُتجاوَز به إلى رسول اللَّه ﷺ.

ولو كان مرفـوعًا إليك لكنتَ لي ... على رغْـمِ عُـذَّالِي تَـرِقُّ وتَعْدِلُ

المرفوع، قيل: هو ما أضيف إلى رسول اللَّه ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعًا. وقيل: هو ما أخبَرَ [به][1] الصحابي رضي الله عنه عن قول رسول اللَّه ﷺ أو فعله.

وعَـذْلُ عَذُولِي منكَـرٌ لا أُسِـيغُهُ ... وزُورٌ وتـدليـسٌ يُـرَدُّ ويُهمَـلُ

المنكر: هو ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه [تفرده][2].

نحو حديث أبي زكير[3] يحيَى بن محمد بن قَيْسٍ [عن][4] هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**كلوا البلحَ بالتمر فإنَّ الشيطانَ إذا رأَى ذلك غاظَه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكلَ الجديدَ بالخَلَقِ**»[5].

---

(١) في «الأصل»: (فيه) والمثبت من «أ» و«م».

(٢) في «الأصل»: (تَفرُقٌ) والمثبت من «أ» و«م».

(٣) في «أ» و«م» في الموضعين: (زكريا) والمثبت من «الأصل» وهو الصواب، كذا ذكره مسلم في «الكنى» (ص٤٢).
ويحيى بن محمد بن قيس المحاربي كنيته أبو محمد، وأبو زكير لقلب غلب عليه، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥٢٤).

(٤) في «الأصل» و«أ» (بن) والمثبت من «م» وهو الصواب.

(٥) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٦٦ رقم ٦٧٢٤) وابن ماجه (٢/ ١١٠٥ رقم ٣٣٣٠) وأبو يعلي في «مسنده» (٧/ ٣٦٥ رقم ٤٣٩٩) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٢١) وفي «معرفة علوم الحديث» (ص١٠٠ ـ ١٠١) والعقيلي في «الضعفاء» =

تفرَّد به أبو زكير[١] وهو شيخ صالح، [أخرج له][٢] مسلم [في][٣] كتابه[٤]، غيرَ أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل تكلم فيه ابن مَعِينٍ[٥] وغيره[٦] واللَّه أعلم.

والتدليس المذموم: هو أن يَرويَ الحديثَ عن شيخ عاصَرَه أو سمع منه في الجملة ولم يَسمع منه، ذلك الحديثَ الذي رواه عنه، بل سمعه من

= (٤/٤٢٧) وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٢٠) وابن عدي في «الكامل» (٩/ ١٠٥) والخليلي في «الإرشاد» (ص١٣) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٥٣) من طريق أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام به.

وقال النسائي: هذا منكر. نقله المزي في «تحفة الإشراف» (١٢/ ٢٢٤ رقم ١٧٣٣٤).

وسكت عليه الحاكم في «المستدرك» فتعقبه الذهبي بقوله: حديث منكر، ولم يصححه المؤلف.

وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. وأما حديث هشام بن عروة فلا يعرف إلا به.

وقال ابن حبان: وهذا كلام لا أصل له من حديث النبي عليه الصلاة والسلام.

وقال ابن عدي: هذا يعرف بيحيى بن محمد بن قيس المعروف بأبي زكير، ولا أعلم رواه عن هشام بن عروة غيره.

وقال الخليلي: هذا فرد شاذ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح لا يُحكم بصحته ولا بضعفه.

وقال الخطيب: تفرد برواية هذا الحديث عن هشام أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس.

(١) في «أ» و«م» : (زكريا) والمثبت من «الأصل» وهو الصواب، كذا ذكره مسلم في «الكنى» (ص٤٢)، وقد تقدم.

(٢) في «الأصل» (أخرجه) والمثبت من «أ» و«م».

(٣) في «الأصل» (من) والمثبت من «أ» و«م» وهو الصواب.

(٤) روى له مسلم في «صحيحه» (١/ ٧٨ رقم ٥٩/ ١٠٩) متابعة.

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥٢٧): روى له البخاري في «الأدب» ومسلم متابعة، وأبو داود في «المراسيل» والباقون.

(٥) في رواية إسحاق بن منصور، كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٤).

(٦) منهم: ابن حبان، والعقيلي، وابن عدي، كما تقدم.

ضعيف أسقطَه، كتدليس بقيَّةَ والوليدِ بنِ مسلم وغيرِهما، بخلاف تدليس ابن عُيَيْنةَ وغيرِه ممن يدلس [عن][1] الثقات فإنه ليس بمذموم واللَّه أعلم.

أُقضي زَمَانِي فيكَ متصِلَ الأَسَى ومنقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

الحديث المتصل: هو الذي اتصل إسناده فكان كلُّ واحد من رُواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتَهيَ [إلى][2] منتهاه، ومطلَقُه يقعُ على المرفوع والموقوف.

مثال المتَّصل المرفوع من «الموطأ» مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبداللَّه، عن أبيه، عن رسول اللَّه ﷺ.

ومثال المتصل الموقوف: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

والمنقطع: هو الحديث الذي لم يتصل إسناده بأن يكون سقط منه رجل أو اثنان أو ثلاثةٌ أو أكثرُ، واللَّه أعلم.

وَهَا أَنَا في أَكفَانِ هجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكلِّفُنِي مَا لا أُطِيقُ فَأَحْمَلُ

المدرج في الحديث: هو ما أدرج في حديث رسول اللَّه ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يَرويه من الحديث كلامًا من عند نفسه فيرويه مَن بعده (موصلا)[3] بالحديث غيرَ فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس الأمر فيه [على من][4] لا يَعلَم حقيقةَ الحال فيتوهم[5] أن

---

(١) في «الأصل»: (على) والمثبت من «أ» و«م».

(٢) في «الأصل»: (في) والمثبت من «أ» و«م».

(٣) في «أ» و«م» (موصولا).

(٤) من «أ» و«م» وضبط في «الأصل» (يُعلَم حقيقةُ) كذا بالبناء للمجهول.

(٥) في «الأصل»: (ويتوهم) المثبت من «أ» و«م».

الجميعَ عن رسول اللَّه ﷺ.

وأَجريْتُ دَمْعِي بالدمـاءِ مُدَبَّجًا ... ومـا هـي إلا مُهْجَتِـي تَتَحـلَّلُ

المدبج: أن يَرويَ القرينان كل واحد منهما عن الآخر كأبي هريرةَ وعائشة، ومالك والأوزاعي، وأحمدَ بن حنبل و(يحيى بن معينٍ)[1] ـ رضوان اللَّه عليهم أجمعين ـ فإن روى أحد القرينين عن الآخر ولم يرو الآخرُ عنه لم يسمَّ مدبَّجًا، كرواية سليمان التيمي عن مسعر[2] من غير عكس.

فَمُتَّفِقٌ جِفْنِي وَسُهْدِي وَعَبْـرَتِي ... ومفْتَرِقٌ صبْرِي وقلْبِـي المُبَلْبَـلُ

وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي ولَوْعَتِي ... وَمُخْتَلِفٌ حظِي وَمَا منـك آمُـلُ

المؤتلف والمختلف: هو ما يتفق في الخط صورتُه ويختلف في اللفظ صيغتُه، كعثَام[3] بن علي وغنَّام[4] بن أوس[5].

[و]بَشير[6] بن عمرو، وبُشير[7] بن يسار.

---

(١) في «أ» (علي بن المديني).

(٢) في «الأصل»: (مُسعِد) والمثبت من «أ» و«م».

(٣) بالعين المهملة والثاء المعجمة بثلاث؛ كذا قيده الدارقطني في «المؤتلف» (٤/ ١٧٦٥) والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢/ ٧٢٩) وعبدالغني الأزدي في «المؤتلف» (ص٩٨) وابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٧) والذهبي في «المشتبه»، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٦/ ١٥٨).

(٤) بالغين المعجمة والنون؛ كذا قيده ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٧).

(٥) في «الأصل»: (أُوَيْسٍ) والمثبت من «أ» و«م».

(٦) بفتح الباء وكسر الشين المعجمة؛ كذا قيده ابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١) وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (١/ ٥٣٦).

(٧) بضم الباء المعجمة وفتح الشين المعجمة، كذا قيده عبدالغني الأزدي في «المؤتلف» (ص٩) وابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٢٩٨).

وحَريز[١] بن عثمان، وجرير[٢] بن عبدالحميد.

وحضين[٣] بن المنذر، وحصين[٤] بن عبدالرحمن[٥].

والمتفق والمفترق: هو ما اتفق خطًّا ولفظًا، بخلاف المؤتلف والمختلف، فإن فيه الاتفاقَ في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ، وللمتفِقِ والمفتَرِق أقسام كثيرة.

ومن بعض أمثلته:

أبو عمران الجوني اثنان[٦].

أحدهما: التابعي عبدالملك بنُ حبيب[٧].

والثاني: اسمه موسى بن سهلٍ، بصري سكن بَغداد، [يروي عن هشام ابن عمار وغيره][٨] وروى عنه دعلجُ بن أحمد وغيره[٩].

---

(١) أوله حاء مهملة وراء مكسورة وآخره زاي؛ كذا قيده الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٥٥) والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢/ ٦٤٤) وعبدالغني الأزدي في «المؤتلف والمختلف» (ص٢٣) وابن ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٨٥) والذهبي في «المشتبه» وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٢/ ٢٨٩).

(٢) بجيم مفتوحة وراء مكررة، وجرير بن عبدالحميد ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤/ ٥٤٠).

(٣) بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة؛ كذا قيده عبدالغني الأزدي في «المؤتلف» (ص٣٣) وابن ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٤٨١).

(٤) بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة، وحصين بن عبدالرحمن جماعة، تراجمهم في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥١٧ ـ ٥٢٥).

(٥) ليس في «الأصل» وأثبته من «أ» و«م» وفيه بعض التصحيفات في «أ».

(٦) قاله الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٣/ ٢١١٧ ـ ٢١١٨).

(٧) أبو عمران الجوني عبدالملك بن حبيب البصري مات في حدود سنة ثمان وعشرين ومائة، ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٩٧).

(٨) من «أ» و«م».

(٩) أبو عمران الجوني الصغير موسى بن سهل بن عبدالحميد، وثقه الدارقطني، مات ببغدادسنة سبع وثلاثمائة. ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٦ ـ ٥٧) و«تهذيب الكمال» =

ومن ذلك: محمد بن عبداللَّه الأنصاري اثنان متقاربان في الطبقة[١] :

أحدهما: هو الأنصاري المشهور القاضي أبو عبداللَّهِ شيخ البخاري[٢] .

والثاني: كنيته أبو سلمةَ، ضعَّفوه[٣] .

ومن ذلك: محمد بن يعقوبَ بن يوسفَ النيسَابُورِي اثنان، كلاهما في عصرٍ واحدٍ، وكلاهما يروي عنه[٤] الحاكم أبو عبداللَّهِ وغيره.

فأحدهما: هو المعروف بأبي العباس الأصم[٥] .

والثاني: أبو عبداللَّهِ بن الأخرم الشيباني، ويُعرف بالحافظ[٦] ، دون الأول، واللَّه أعلم.

خُذِ الوَجْدَ عنِّي مسـنداً ومعَنعَنًا فغيـرِي بموضُـوعِ الهَـوَى يتَحَيلُ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب: المسند عند أهل الحديث: هو الذي اتصل

= (١٤٧/٣٤) تمييزاً.

(١) قال المزي في «تهذيب الكمال» (٥٧٩/٢٥): محمد بن عبداللَّه الأنصاري ثلاثة. فذكر هذين الاثنين، وزاد: محمد بن عبداللَّه بن حفص.
وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٤١٠): ولهم رابع، وهو محمد بن عبداللَّه ابن زيد بن عبد ربه الأنصاري، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

(٢) محمد بن عبداللَّه بن المثنى أبو عبداللَّه الأنصاري، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥٣٩/٢٥).

(٣) محمد بن عبداللَّه بن زياد أبو سلمة الأنصاري، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤٨١/٢٥).

(٤) في «الأصل»: (عن) والمثبت من «أ» و«م».

(٥) محمد بن يعقوب النيسابوري أبو العباس الأصم ترجمته في «السير» (٤٥٢/١٥).

(٦) محمد بن يعقوب النيسابوري أبو عبداللَّه بن الأخرم الحافظ، ترجمته في «السير» (٤٦٦/١٥).

إسناده من أوله إلى منتهاه، وأكثَر ما يُستعمَلُ ذلك فيما روي عن رسول اللَّه ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم، وفي المسند خلاف غير هذا.

والإسناد المعنعن: هو الذي يقال فيه: فلان عن فلان، وعَدَّه بعض الناس من قبيل المرسل، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه من قبيل المتصل. وحكاه أبو عَمْرٍو الدَّاني إجماعًا.

والحديث الموضوع: هو المختلَق المصنوع، وهو شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا يحل لأحد عَلِمَ حاله روايته [في][1] أي معنى كان إلا مقرونًا ببيان وضعه، ويعرف كون الحديث موضوعًا بإقرار [واضعه][2] وبركَاكة اللفظ [وغير ذلك][2].

وذي نبـذ من مبهـم الحب فَاعتَبِرْ وغامضَه إن رمتَ شـرحًا أُطـوِّلُ

المبهم: هو ما جاء غيرَ مسمًّى نحو: سفيان عن رجل عن الزهري.

وأما الاعتبار، فذكر الحافظ أبو حاتم بن حبان[3] أنَّ طريقَ الاعتبار [في][2] الأخبَار مثاله أن يَرويَ حمَّاد بنُ سلمةَ حديثًا لم يتابع عليه عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، فإن وجد علم أن للخبر أصلاً يرجع إليه [وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه وإلا صحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه وإلا فلا.

---

(١) في «الأصل»: (من) والمثبت من «أ» و«م».

(٢) سقطت من «الأصل» والمثبت من «أ» و«م».

(٣) «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ١٥٥).

والغامض من الحديث: ما يكون صورته صورة المتصل[(١)] ولا يكون كذلك.

مثاله: ما رواه عبدالرزاق عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين...»[(٢)] الحديث، فهذا صورته صورةُ المتصل، وهو منقطع في موضعين: لأن عبدالرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شَيْبَةَ الجندي عن الثوري، [ولم يسمعه الثوري][(١)] أيضًا من أبي إسحاق وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق[(٣)]، واللَّه سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) سقطت من «الأصل» والمثبت من «أ» و«م».

(٢) رواه بهذا اللفظ الحاكم في «علوم الحديث» (ص٢٩).

وذكره بهذا اللفظ ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٣) وتبعه غير واحد في كتب المصطلح.

والحديث رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٤٢) وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥٤١ ـ ٥٤٢) والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، ١١/ ٤٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، ٤٤/ ٢٣٥) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٥٣ رقم ٤٠٥) ولفظه عندهم: «إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا راغب في الآخرة وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في اللَّه لومة لائم...» الحديث.

فلعل اللفظ الذي ذكروه فيه سقط، واللَّه أعلم.

(٣) كذا قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٩).

وروى العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١١٠ ـ ١١١) عن محمد بن سهل بن عسكر قال: قيل لعبدالرزاق: سمعت هذا من الثوري؟ قال: لا، حدثني يحيى بن العلاء وغيره. ثم سألوه مرة ثانية، فقال: حدثنا النعمان بن أبي شيبة ويحيى بن العلاء عن سفيان الثوري.

قلت: في إسناد هذا الحديث اختلاف كثير، لا يحتمل بسطه هاهنا، فانظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠٢) و«تاريخ دمشق» (٤٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، ٤٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦) و«العلل المتناهية» (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣).

عزيزٌ بكم صَبٌ ذَليلٌ لعزكمُ ومشهور أوصاف المُحب التَذلُّلُ
غَريبٌ يُقَاسي البُعْدَ عنكَ وَمَالَهُ وحَقِّك عن دار الهَوَى مُتَحَوَّلُ

الغريب من الحديث: كحديث الزُّهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبًا.

فإذا رَوَى عنهم رجلان أو ثلاثةٌ واشتركوا في حديث يسمى: **عزيزاً**.

فإذا رَوَى الجماعةُ عنهم حديثًا يسمى: **مشهوراً**.

فَرِفْقًا بمقطوعِ الوَسَائِلِ مَالَه إليْكَ سَبِيْلٌ لاَ ولاَ عَنكَ مَعْدَلُ

المقطوع: غير المنقطع، ويقال في جمعه مقاطع ومقاطيع، وهو ما جاء عن التابعين موقوفًا عليهم من أقوالهم وأفعالهم.

فلا زِلتَ في عزٍ مَنيعٍ ورِفعَةٍ وما زِلتَ تعلُو بالتجَنِّي فَأَنزِلُ

أصل الإسناد أولاً خصيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة وسنةٌ بالغة من السنن المؤكدة[1]، قال ابن المبارك[2]: الإسناد من الدين، [ولولا الإسناد][3] لَقال من شاء ما شاءَ وطلبُ العُلُوِّ فيه سنةٌ أيضًا قال الإمام أحمد ابن حنبل[4]: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف. وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيت خال، وإسناد عالٍ.

والعلو على أقسام، منها القرب من رسول اللَّه ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك من أجل أنواع العلو، قال الإمام محمد بن أسلم: قرب الإسناد قربةٌ إلى اللَّه ـ عز وجلَّ ـ واللَّه أعلم.

---

(١) في «الأصل»: (المذكورة) والمثبت من «أ» و«م».

(٢) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٢).

(٣) سقطت من «الأصل» والمثبت من «أ» و«م».

(٤) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٢٣ رقم ١١٦، ١١٧).

أورِّي بسُعْدَى والرَّبَاب وَزَيْنَب ... وَأنتَ الَّذي نَعْني وأنتَ المُؤَمَّلُ
فَخُذْ أَوَّلاً من اسْمِهِ ثُمَّ أَوَّلاً ... من النصف فيه فهْوَ فيه مُكَمَّلُ
أَبَرُّ إذا أقسَمْتُ إني بحُبِّهِ ... أهيمُ وَقَلْبي بالصَّبَابَةِ يُشْغَلُ[1]

إذا أخذت الكلمة الأولى من أول[2] البيت الأخير والأولى من أول نصفه صار «إبراهيم» وهو المقصود، والله أعلم.

تم القصيدة مع شرحها، والحمد لله رب العالمين،

وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآله تسليما.

[فصل]

كان اعتماد العلماء ﷺ على حفظ الحديث في القلوب والخواطر لا الكتب والمحابر، فلما انتشر الإسلام وكثر وانقرض عصر الصحابة ﷺ احتاج العلماء ﷺ إلى كتابة الحديث وتقييده وتدوين متونه في الكتب وتجليده، فقيل: إن [أول][3] من دون الحديث عبدالملك بن جريج، ثم تلاه مالك ابن أنس ﷺ فكان تبعًا له، وقيل: إن أول من صنف فيه الربيع بن صبيح بالبصرة ثم تلاه غيره ممن ألف فيه ورتب، ثم انتشر بعد ذلك جمع الحديث وتدوينه في الكتب. فجمع الإمام أحمد والبخاري ومسلم، وأبو داود والترمذي والنسائي، وأطلقوا على كتبهم اسم «السنن»[4]؛ لأنهم

---

(١) في «أ» و«م» (يشعل) بالعين المهملة.

(٢) من «أ» و«م».

(٣) سقطت من «أ» وأثبتها من سياق الكلام، والله أعلم.

(٤) يعني: أبا داود والترمذي والنسائي فقط دون الإمام أحمد والبخاري ومسلم، كما هو معلوم، والله أعلم.

جمعوا فيها بين الصحيح والحسن والغريب ـ رضوان اللَّه عنهم أجمعين.

وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من تعليقها على يد أفقر العبيد محمد شمس الدين بن كمال الدين ـ غفر اللَّه له ولوالديه ولجميع المسلمين ـ وذلك يوم الخميس المبارك أواخر شهر شعبان المعظم قدره وحرمته، من شهور سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، ختمها اللَّه تعالى علينا بخير، وكان ذلك بمصر المحروسة بالجامع الأزهر ـ عمره اللَّه بذكره}[1].

(١) هذا الفصل زيادة من «أ».